الفصل التاسع

السيطرة على العولمة: تحويل الأفكار إلى أفعال لإصلاح التعليم العالى(*)

ينظر كل فرد إلى التعليم على أنه ضرورة للتنمية. لكن حتى وقت قريب لم تكن النظرة للتعليم العالى بالأهمية ذاتها فى الدول النامية خاصة. وبعض المؤسسات، مثل البنك الدولى، لم يعط التعليم العالى سوى أولوية متدنية، اعتقاداً بأن العائدات من الاستثمار فى التعليم العالى أقل كثيراً من الاستثمار فى التعليمين الابتدائى والثانوى. وفى تقريره الجديد: «بناء مجتمعات المعرفة ـ التحديات الجديدة للتعليم الإضافى (الثالث) tertiary»، اعترف البنك الدولى بأن «الدعم المقدم لمشروعات التعليم فى العالم الثالث كان محدوداً. والبنك لم تكن لديه القدرة على تقديم دعم شامل طويل المدى للتعليم الثالث المطلوب للإصلاح الناجح والبناء الفعال للمؤسسات».

والعولمة تتعرض لهذا الوضع، حيث ينظر للتعليم على أنه ضرورة، وأن نوع التعليم الأكثر طلبا فى الدول النامية مهمل. وعملية العولمة تجعل التعليم العالى أكثر أهمية من أى وقت مضى، وأن أى إهمال لهذا القطاع يهدد عملية التنمية بأسرها.

والعولمة، مع ذلك تثير ضغوطًا على التعليم العالى، جاعلة إصلاح هذا التعليم ضرورة. لكن الأفكار الخاصة بالإصلاح غير كافية، وهنا يكمن تناقض آخر خاص بالتنمية والتعليم العالى. مجتمع السياسة التعليمية يبتكر إصلاحات كثيرة، لكنه لايطور التطبيق الفعال. وينطبق هذا على كل المجالات الخاصة بأولويات التنمية. وهذا الفصل سوف يركز على نقاط ثلاثة رئيسة، جميعها مرتبطة بالتعليم العالى.

* التعليم العالى ضرورة لتطوير التنمية البشرية المستدامة والنمو الاقتصادى. والتعليم العالى ليس ترفًا Luxury تقدر عليه الدول المتقدمة فحسب، لكنه صار ضرورة لكل الدول، المتقدمة والنامية على السواء.

(*) تأليف ديفيد إ. بلوم David E. Bloom

* الضغوط التى تفرضها العولمة تجعل من الضرورى تخصيص موارد كافية لقطاع التعليم الإضافى (الثالث) tertiary، ولابد من إصلاح هذا القطاع على مستوى المؤسسة والنظام ككل.

* الأفكار الجيدة ليست كافية وحدها؛ فالتركيز على التطبيق مهم مثله مثل تصميم السياسة التعليمية، ووضع الفكرة موضع التطبيق الميدانى لابد أن يؤخذ فى الاعتبار عند تصميم السياسة التعليمية.

أهمية التعليم العالى

ألقت العولمة الأضواء على نظم ومؤسسات التعليم العالى فى كل دولة. والعولمة تشير إلى العملية التى تصبح الدولة بمقتضاها جزءاً لا يتجزأ من حملات نقل البضائع ورأس المال والعمل والأفكار. والتجارة (القناة الرئيسة للعولمة) تقدم مميزات عديدة، لأنها تسمح لكل دولة بالتخصص فى المجال الذى تجيده، والعولمة يَسَّرت ويُسِّرت بواسطة عمليات التقدم فى تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وعمليات التقدم هذه تعنى تحويل الأفكار الجدية إلى آمال Fruition، وتطور التكنولوجيات الجديدة بسرعة لم يحدث لها مثيل فى التاريخ من قبل، والمعرفة صارت محدداً مهماً لثروة الأمم، والوصول إلى المعرفة صار مصدرا رئيسا للتنافس.

ويمكن أن يكون التعليم العالى أداة حيوية لمساعدة الدول النامية على الاستفادة من العولمة. والتطورات التكنولوجية موطنها فى فى الدول المتقدمة. ورغم أن الدول الغنية تضم (١٥٪) من مجموع سكان العالم، لكنها تملك (٩٠٪) من ثروة البشرية. وإذا أرادت الدول النامية التطلع إلى اللحاق بالدول المتقدمة، التعليم العالى يمكن أن يكون أداتها الأساسية. فتعلم كيفية الوصول إلى الأفكار والتكنولوچيات المتطورة، ووضعها موضع التطبيق العملى، يمكن أن يساعد الدول النامية على جنى فوائد العولمة.. كذلك العولمة يمكن أن تساعد الدول فى اجتذاب الاستثمار الأجنبى، والمشاركة الفاعلة فى الشئون الدولية. وبمعنى آخر يمكن أن يساعد التعليم العالى الدول النامية على استخدام التحول الاقتصادى، الذى أحدثته العولمة للقفز Leapfrog بمراحل التنمية .

والعولمة يمكن أن تساعد أى دولة على الاستفادة من منتجات التعليم العالى. ومن بين المشكلات التى يعانى منها العالم العربى أنه فى دول مثل مصر والأردن، يتخرج شباب كثيرون من مؤسسات التعليم العالى بلا عمل ينتظرهم، فأسواق العمل المغلقة، والفشل فى الانضمام لاتفاقيات التجارة العالمية ترتب عليها الانعزالية والكساد الاقتصادى economic stagnation فى معظم دول الشرق الأوسط. ووجود أعداد كبيرة من الشباب المتعلم أمام البطالة يجعل الاستثمار فى التعليم مهدراً. والانضمام للاقتصاد العالمى يمكن أن يؤدى إلى تحسين الاقتصاد، ويشجع الاستثمار الأجنبى، ويوفر الوظائف، ويساعد الدول على الاستفادة من منتجات نظم التعليم العالى، ومهاراته ومعارفه. والعولمة يمكن أن تساعد المؤسسات على الاستفادة من تجارب الدول الأخرى، وعلى التعاون مع المؤسسات الأجنبية لحل المشكلات.

وربط العولمة بالتعليم العالى، أو التعليم العالى بالعولمة، يوفر الفرص لتحسين مستويات المعيشة.. فالهند على سبيل المثال، استفادت من العولمة عن طريق بناء الصناعة الهندسية لأجهزة الحاسوب software، بتدريب المهندسين الاختصاصيين فى أجهزة الحاسوب، وصناعة الخدمات المكتبية، والشركات والمشروعات الجديدة. والنظر إلى أوضاع الاقتصاد فى بعض مناطق الهند، مثل بنجالور Bangalor وحيدرأباد Hyderabad، والمشاركة فى المشروعات الصناعية، يؤكد أهمية استخدام التعليم العالى للاستفادة من الفرص الواعدة التى تقدمها العولمة. فأكثر من (٨٠,٠٠٠) فرد يعملون فى الصناعة عالية التكنولوجيا ببنجالور Bangalore، معظمهم تخرجوا فى جامعات بحثية وكليات تقنية، فشركات IBM و Intel وميكروسوفت Microsoft وOracle والنظم الدقيقة Microsystems ، جميعها أنشأت مراكز التطوير أجهزة الحاسوب software وروابط مع الشركات المحلية حتى تستطيع الاستفادة من خريجى الحاسوب فى الهند.

لكن المجتمع الدولي ومعظم الدول النامية عليهم إدراك الفوائد الضخمة للتعليم العالى، وتحققت مكاسب كبيرة من تطوير التعليمين الأساسى والثانوى. لكن أهداف التنمية التى حددتها الأمم المتحدة للألفية الثالثة، وإعلان مؤتمرات القمة العالمى حول التنمية المستدامة فى جوهانسبرج، لم يتعرض من قريب ولا من بعيد للتعليم الإضافى (الثالث) tertiary.

ومن المثير للدهشة أن التعليم العالى لم يذكر كأداة لتحقيق أحد أهداف التنمية الثمانية للألفية الثالثة، التى حددتها الأمم المتحدة (وسوف يأتى بعد قائمة بأهداف التنمية فى نهاية هذا الفصل)، رغم أن تحقيق كل هدف من أهداف التنمية يتحقق بسهولة أكثر لو أن الدولة، أى دولة، لديها نظام تعليم عال قوى ومنتج.

فالهدفان الأوليان ـ تخفيض نسبة الأفراد الذين يقل دخلهم اليومى عن دولار واحد فى اليوم، وكذلك تخفيض نسبة المجاعة بحلول ٢٠١٥ ـ يعتمدان على مقاييس التنمية الاقتصادية وخفض الفقر. ودون نظام للتعليم العالى، من الذى سيبتكر استراتيجيات خفض معدل الفقر؟ من الذى سيجرى البحوث الزراعية لتطوير التكنولوجيات المناسبة للذين يعيشون فى الصحراء؟ ومن الذى سيقوم على تطبيق السياسات التى تطور التنمية الاقتصادية، والتفاوض حول تخفيض الديون والوصول إلى أسواق الدول الغنية فى منظمة التجارة العالمية (WTO) ؟

والهدف الثالث ـ ضمان تعليم ابتدائى عالمى ـ يعتمد على التعليم العالى لتدريب المعلمين الذين يسعون إلى ضمان جودة التعليم بتطبيق مبادئ الجودة ذاتها.

وينطبق هذا أيضا على الأهداف الستة الأخرى. فإشراك النساء فى السلطة يتطلب نساءً لديهن مهارات القيادة، وتقليل معدل الوفيات بين الأطفال يتطلب أطباء على درجة عالية من التدريب، وعدم إهدار الموارد البيئية يتطلب إجراء بحوث حول مصادر الطاقة البديلة. وهى جميعها ترتبط برباط وثيق بالإنجاز التعليمى، خاصة مهارات تطوير وتطبيق المعرفة التى ينتجها التعليم العالى. وغاية القول أن التعليم العالى يوفر الفرص للدولة النامية للاستفادة من، والمساعدة على توجيه عملية العولمة. ويمكن للتعليم العالى الإسهام فى تحقيق أهداف التنمية فى الألفية الثالثة. ويمكن تشجيع الدول على استخدام التكنولوجيا الجديدة للوفاء بالاحتياجات المحلية، ومساعدتها على التوافق مع الاقتصاد العالمى.

لكن المطلوب من التعليم العالمى القيام به فى الدول النامية لم يتحقق. ففى معظم الدول النامية، لا يناسب التعليم العالمى متطلبات العولمة. فالأنظمة القائمة لم تف

بمتطلبات سوق العمل العالمى، ولا الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية المحلية. والقضايا التى تستحق الاهتمام فى الدول النامية، هى:

* بما أن العولمة تتطلب المرونة ومهارات حل المشكلات، فمن الملاحظ أن الجامعات فى الدول النامية مازالت تركز على التعلم الروتينى rote ، فى حين أن التذكر مطلوب أكثر، وفى العالم سريع التغير، فإن مؤسسات التعليم العالى مطالبة بتعليم طلابها حقائق اليوم، وفى الوقت نفسه كيفية تحديث معارفهم. المرونة وفهم التكنولوجيات الجديدة مسألة حيوية، لكنها غير متوافرة فى معظم الدول النامية.

* فشل المناهج فى تضمين المعرفة والمهارات والرؤى التى يحتاج الطلاب إلى معرفتها، وكما أعلنت «فرق العمل Task Force الخاصة بالتعليم العالى والمجتمع، قيود البنية التحتية والاعتماد على التقاليد جعلت كثيرا من خريجى العلوم الإنسانية والفنون بلا عمل.

* نظم التعليم العالى تفشل فى الاستفادة من الفرص التى يوفرها التكامل العالمى «العولمة»، والتى تسمح للأفراد التخلص من القيود التى تفرضها عليهم مؤسساتهم، والارتباط بمؤسسات أخرى لحل المشكلات. لكن شبكات الاتصال المحلية والعالمية مازالت محدودة فى كثير من الدول النامية.

الحاجة للإصلاح

الحاجة للإصلاح كانت محور اهتمام تقرير «فريق العمل» task force الخاص بالتعليم العالى والمجتمع التى عقدتها اليونسكو والبنك الدولى عام ١٩٩٧. وصدر التقرير عام ٢٠٠٠. واقترحت فرق العمل القيام بعمل عاجل لزيادة كم التعليم العالى وتحسين جودته فى الدول النامية، ويجب أن يكون ذلك من أولويات التنمية فيها. التعليم العالى ضرورى لاقتصاد المعرفة، مثلما التعليم الابتدائى ضرورى للاقتصاد الزراعى، والتعليم القانونى ضرورى للاقتصاد الصناعى.

وتقرير «فريق العمل» Task Force يُعَد علامة بارزة فى تفكير التعليم العالى. ووصف رئيس البنك الدولى، جميس وولفنسون James Wolfensohn ، التقرير بأنه خارطة طريق مدهشة لصانعى سياسات التنمية، فالشباب المتعلم فى الدول

النامية، كما يقول فى مستهل التقرير، يمكن أن يكون قوة كبيرة للتغيير، لكنهم فى حاجة للمدارس والفرص الأكاديمية فى دولهم. ويوضح التقرير كيفية إصلاح التعليم العالى، متناولاً العقبات، وسبل التغلب عليها. وفيما يلى وصف مقتضب لأفكار التقرير الخمسة.

التعليم العالى والصالح العام

الجهل بالتعليم العالى يقف وراءه الاقتصاديون الذين يحددون طريقة مبسطة لتقييم العائد من الاستثمارات فى التعليم العالى. والمشكلة الأساسية أنهم يقيسون العائد من التعليم من خلال التمايزات فى الأجر. ومقارنة بالفرد غير المتعلم، أو الفرد الذى حصل على التعليم الابتدائى أو الثانوى أو العالى، يمكن الاستفسار عن الأجر الذى يتقاضاه كل منهم. هذه الفروق يمكن مقارنتها حينئذ بالأموال المستثمرة فى تعليمهم للبحث عن العائد بعد ذلك. وتشير النتائج إلى أن عائدات التعليم العالى أقل من عائدات التعليم الابتدائى أو الثانوى.

وحسابات معدل العائد متأرجحة، لأنها لم تأخذ فى اعتبارها المجال الكلى للفوائد بالنسبة للذين يتلقون تعليمهم العالى. فعلى سبيل المثال، التعليم العالى يمكن أن يزيد الثروة، ويقلل الخصوبة؛ لذلك فإن الفوائد الخاصة التى يجنيها الفرد ليست هى فوائد إنتاجية العمل المباشرة التى يقترحها تحليل معدل العائد.

وبصفة عامة، التعليم العالى يحقق فوائد تفوق زيادة دخول الذين يحصلون على شهادات، وكثير من هذه الفوائد تكون فى صورة بضائع عامة، مثل إسهام التعليم العالى فى القيادة والإدارة والثقافة والديمقراطية بالتشارك، وقدرته فى التخلص من الفقر. كل ذلك يمثل أعمدة أو أسس بناء مجتمعات واقتصادات قوية، وطرائق لمضاعفة الاستثمار فى التعليم العالى فى كل أرجاء المجتمع.

نظم التعليم العالى

يتطلب تحسين التعليم العالى استخدام نظام متعدد الرؤى، أى يتناول بنية وعمليات مؤسسات التعليم العالى فى إطارها الكلى، وليس بصورة فردية فحسب. ويتضمن نظام التعليم العالى كل شىء، من الجامعات البحثية العامة حتى المدارس

المهنية الخاصة. ويحتاج النظام متعدد الرؤى إلى تناول مكان مؤسسات التعليم العالى بالقياس إلى vis-á-vis بعضها البعض، وروابطها ببقية نظام التعليم والمجتمع الأكبر. وهذا المنظور يؤدى إلى تطوير نظام عقلانى ومتميز للتعليم العالى، ذات مؤسسات متنوعة، من الجامعات البحثية حتى الكليات المهنية. والتعاون مع مؤسسات التعليم العالى فى دول أخرى مهم للغاية.

إدارة التعليم العالى

تدل الشواهد أن الإدارة فى الدول النامية هى المشكلة الرئيسة التى تعوق فعالية مؤسسات التعليم العالى. وهناك مجموعة من المبادئ لابد من توافرها لتناول هذه المشكلة، مثل: الحرية الأكاديمية، والاستقلال الذاتى، والرقابة والمحاسبية. كما أن هناك أدوات لتطبيق المبادئ النظرية إلى أفعال مهمة للغاية هى الأخرى. من هذه الأدوات: استخدام ميكانيزمات محددة لاختيار وتطوير الأساتذة، ولتعيين الإداريين فى الجامعة، وتعيين مجالس الأوصياء، ومجالس الكليات، ولجان الزيارات، والأدلة المؤسسية.

العلم والتكنولوجيا

العلم والتكنولوجيا يشكلان تحديات للجامعات عبر العالم. فالعلم أولا فى حد ذاته مصلحة عامة. والبحث العلمى يتطلب استثماراً ضخما لتحقيق فوائد كبيرة على المدى الطويل. والسوق لا يعنيه تمويل البحوث، خاصة عندما تكون الفوائد التى تتحقق لصالح الفقراء وليس الأغنياء.

وثانيا الطريقة التى تنتج بها المعرفة العلمية فى تغير سريع. فالعلم يُطبَّق عبر حدود نظامية وتنظيمية، ويشارك فيه القطاعان العام والخاص، وتغلب عليه الصفة الجماعية (فرق العمل) لحل مشكلة مهمة، بدلا من قيام كل عالم بالعمل بمفرده داخل المعمل.

وثالثا التقدم العلمى يؤدى إلى نمو الشك أو عدم اليقين. فالأغذية المعدة بفعل الهندسة الوراثية، والأعمال التجارية الكبيرة. والعولمة، مثال على مدى الصعوبة لفهم الطريق الذى يسير فيه التقدم العلمى.

وهذه العوامل الثلاثة تعنى أن الجامعات مطالبة بأن تكون مرنة إذا أرادت تمويل

العلم بصورة كافية، وبناء المناهج المناسبة للمجتمعات المعاصرة، والمحافظة على الدعم والتأييد العام للبحوث العلمية.

وهذه المشكلات تتضاعف فى الدول النامية، حيث يكون الأساس التكنولوچى والعلمى منخفضا أو متدنيا، بسبب ضعف الموارد البشرية، وعدم كفاية الأجهزة، وعدم الترابط بالبحوث العالمية وغيرها من الأسباب. وتطوير الأساس التكنولوچى والعلمى لم يُعد مسألة اختيارية، بل صار ضرورة وإلزاما لكل الدول التى تتطلع إلى المنافسة فى الاقتصاد المعرفى المعولم.

أهمية التعليم العام

التعليم العام يؤكد التطوير الشامل للفرد، وليس مجرد التدريب الوظيفى. كما يستهدف التعليم العام زيادة قدرة الفرد على التفكير والاتصال والتعلم واستخدام منظور تاريخى ومقارن فى القضايا المختلفة. والتعليم العام، علاوة على ذلك، هو الأساس لأى دراسة تخصصية لاحقة.

والدول النامية يمكنها الاستفادة من إدخال تعليم عام عالى الجودة. والتعليم العام ذات الجودة العالية ليس لكل الطلاب. لكن فى كل دولة هناك صفوة أو نخبة من الطلاب ذوى مستوى فكرى عال، يستحقون رعاية خاصة. لذلك يختلف محتوى مناهج التعليم العام من دولة لأخرى، فعلى سبيل المثال، جنوب أفريقيا لا يمكنها استخدام النموذج الكندى للتعليم العام. لكن يمكن لجنوب أفريقيا الاستفادة من بعض الدروس التى تحدث فى دولة ما، وتكييفها حسب احتياجات مجتمع جنوب افريقيا. وبالمثل جنوب أفريقيا، حيث تنتشر فيها اللغة الانجليزية، قد لا تحتاج المقررات نفسها التى تحتاجها جمهورية كوريا.

والأفراد الذين يدرسون القانون والفلسفة والاقتصاد والسياسة قد تزداد أهميتهم أكثر من نظرائهم، الذين لا يدرسون المقررات نفسها، وتصميم برنامج للتعليم العام يتيح الفرصة لإثارة أمثلة أساسية خاصة بالأمور التى تهم مجتمع ما، وللتركيز على تاريخ الدولة وثقافتها وقيمها، وتحقيق ذلك يفيد فى تنشيط النظام الشامل للتعليم العالى، ومع مرور الوقت، يؤدى إلى تغيير الطريقة التى يفكر المجتمع من خلالها فى ذاته.

التطبيق

الأفكار الجيدة فى حد ذاتها ليست كافية، ومجال التنمية الدولية زاخر بمقترحات نظرية عديدة خاصة بالسياسة التعليمية والتنمية. لكن عند التطبيق تبدو هذه المقترحات مجرد أقوال. وكما لوحظ سابقا، يوجد تناقض هنا ـ فى مجال التنمية ككل، والتعليم العالى خاصة ـ حيث يُستغرق وقت أكثر لمناقشة تصميم السياسة من الوقت المخصص لتطبيقها.

وهناك قضيتان ـ إصلاح المنهج، وهجرة العقول ـ توضحان بعض الصعوبات الخاصة بتطبيق سياسات التعليم العالى الجديدة فى زمن العولمة. فإصلاح المنهج صار ضرورة إذا أرادت مؤسسات التعليم العالى فى الدول النامية إنتاج خريجين، لديهم القدرة على المشاركة والمنافسة فى المجتمع المعولم. لكن يعتبر البعض إصلاح المنهج مسألة فنية بحتة، لتميزها عن المسألة السياسية. لكن تدل الشواهد أن إصلاح المنهج مسألة فنية وسياسية فى آن واحد، وأن أى إخفاق فى إدراك الجوانب السياسية لإصلاح المنهج يكون (أى الإخفاق) هو سبب عدم الإصلاح.

وفى حالات كثيرة، يرجع الفشل فى الإصلاح إلى استخدام الأسلوب البيروقراطى. ومشاركة المعنيين فى إصلاح وتصميم المنهج مسألة حيوية، لصالح كل الأطراف. وبالتالى يجب تشجيع كل الأطراف المهتمة بالإصلاح (المعلمون، الطلاب، الإداريون، الموجهون، أصحاب الأعمال) للتعبير عن آرائهم، ويجب على أساتذة التعليم العالى التعامل مع المناهج بحذر، على اعتبار أنهم الأكثر تأثرا بأى تغيير فى المنهج. ودون هذه الشراكة الموسعة، سوف يخفق المصلحون فى توفير المسئولين عن تنفيذ عملية الإصلاح.

والمعوقات السياسية للإصلاح تصل إلى ذروتها بهجرة العقول. فالموارد البشرية المدربة يمكن شراؤها بكل سهولة، نظرا لوجود ما يسمى الآن بالحراك فى القوى العاملة. فالطلاب الماهرون فى تطوير واكتساب المعرفة يتعرضون لإغراءات الشركات للعمل فيها، قبل أن تقوم الحكومة بتعيينهم فى الوظائف الخالية. ويؤدى ذلك إلى هجرة العقول، لأن الطالب ربما يكون قد حصل على تعليمه فى دولة نامية،

وأنفقت عليه سنوات عديدة، وأموالا كبيرة، وبعد ذلك تأتى شركات أو دول أجنبية لتسرقه من دولته، تحت مظلة العولمة، أو الحراك فى القوى العاملة، فما الذى استفادته دولته؟

وهجرة العقول تجعل من الصعب الحديث عن الاستثمار فى التعليم العالى. فإذا حدث أن تعلم بعض الطلاب فى دولة ما، وتم الإنفاق عليهم وتأهيلهم، ثم هاجروا بعد الانتهاء من دراستهم الجامعية، فما الذى استفادته دولتهم من الاستثمار طويل المدى؟ مثل هذا التساؤل يشكل تهديدات خطيرة لعملية الإصلاح، فإذا لم توضع هجرة العقول تحت مظلة التنمية، فإنها (أى الهجرة) سوف تعقِّد القرارات الخاصة بالاستثمار فى التعليم العالى، وقد تلغى معارضة سياسية قوية.

وغاية العقول أنه لابد من الاهتمام بتسييس الإصلاح، وبجوانبه الفنية. ولعل تجربة باكستان فى إصلاح التعليم العالى مثال جيد لجهود الإصلاح.

وباكستان مثلها مثل بقية البلدان النامية، تعتبر التعليمين الابتدائى والثانوى هما المقصودان بكلمة تعليم education . والتعليم العالى لم يكن مناسبًا لاحتياجات المجتمع الباكستانى، لا من ناحية الكم ولا الكيف. والبنيات والممارسات الإدارية، والاستخدام غير الفاعل للموارد، وعدم كفاية التمويل، وعدم الاهتمام بالبحوث، وتسييس الجامعات والأساتذة والطلاب، كل ذلك حال دون فعالية التعليم العالى. ومن هنا كان الإصلاح مطلوبًا.

والموقف السياسى المعقد فى باكستان حال دون الإصلاح. فباكستان محكومة بالديكتاتورية العسكرية . والبيروقراطية جعلت من الصعب تحقيق أى تغيير. وظل الحال هكذا لحين اجتماع مجموعة من المفكرين الباكستانيين لتدارس شئون المجتمع الباكستانى، وعلى رأسها التعليم. وأشركوا معهم ممثلين من الأكاديمية العلمية والمجتمع المدنى والمؤسسات التجارية ومجموعة بوسطن Boston، وتدارسوا الجوانب السياسية والفنية للإصلاح، وتطبيقها، وأصدروا توصياتهم حول الأمور الفنية، مثل: طول فترة البكالوريوس، ومصادر التمويل الجديدة، والمراجعة الجماعية للجامعات لضمان الجودة، ورأوا ضرورة إحداث تغييرات فى مؤسسات التعليم العالى.

وإحداث تغييرات فى منظومة التعليم العالى اعتمد على نموذج الممارسة أو المبادرة Entprepreneurial ، الذى يسعى إلى تطوير وتشجيع المبادرين أو الممارسين الاجتماعيين، الذين يبحثون عن نقاط استراتيجية للدخول فى عملية الإصلاح. وبالتالى وبدلا من التخبط والعشوائية، لجعل كل فرد يشارك فى عملية الإصلاح، قام بعض الأفراد والمجموعات بالمبادأة، فى جزئية بسيطة من منظومة التعليم العالى، وبعد ذلك أدخل الإصلاح إلى النظام فى كل جزئياته.

وفى نموذج الإصلاح هذا، يمكن البدء فى الإصلاح دون تأييد الحكومة، حتى دون تأييد مجتمع نظام التعليم العالى بأسره. ومن خلال تكوين وتطوير قصص للنجاح، يمكن للرواد تشجيع الآخرين على القيام بدور فاعل، وبناء قوة دافعة Momentum تجذب انتباه السياسيين.

ونموذج فريق العمل الباكستانى يبدو أنه نال إعجاب القيادة الباكستانية. فبمجرد الاستماع إلى التقرير وتوصيات فريق العمل، خصص الرئيس مشرف مليون روبية باكستانية (حوالى ١٨ مليون دولار أمريكى) إضافية لميزانية الجامعات العامة في السنة المالية نفسها التى قرأ فيها التقرير كما وافق على إنشاء لجنة للتعليم العالى، ومضاعفة المنح الحكومية للتعليم العالى فى العام الجامعى ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥. والإصلاح الباكستانى مازال فى مراحله الأولى، لكنه يبشر بالخير، لأنه يحدد المطلوب عمله منذ بداياته الأولى. وإصلاح التعليم العالى لا يحدث بين عشية أو ضحاها، لكن العولمة تغير العالم بسرعة، يصعب معها التقاط الأنفاس للتفكير والتأمل فى الإصلاح.

والنموذج الذى تبنته باكستان ليس هو الأسلوب الوحيد للإصلاح، بحيث يمكن نقله إلى دولة أخرى. كل ما فى الأمر أن هناك حاجة للاهتمام بعملية الإصلاح، والتفكير العميق فى سياساتها، مثلما يحدث مع القضايا الفنية.

باختصار، حان الوقت لحل المتناقضات التى تحيط بالتعليم العالى فى الدول النامية. وهناك حاجة لكل المسئولين عن التعليم ككل، ولكل المسئولين عن التعليم العالى خاصة، لبدء العمل فى الاتجاه نفسه. فى هذه الحال فقط يمكن دفع propel الدول نحو الأمام؛ للمساعدة فى تشكيل طريق وعملية العولمة، والاستفادة من إمكانياتها.